من إصـدارات معـهد التخطيـط القومـي

أولًا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

١. دور التقنيات الزراعية الحديثة وتطبيقاتها في تعزيز استدامة الزراعة والغذاء في مصر: التحديات والفرص
العدد رقم (٣٥٠) أبريل ٢٠٢٤

تهدف الدراسة إلى تقديم إطارٍ تحليليٍّ للتقنيات والابتكارات التكنولوجية التي يمكن تطبيقها في الزراعة المصرية، وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتقنيات المقترحة على مستوى كل من المزرعة، والقطاع الزراعي، والاقتصاد القومي، وتحديد وحصر ما يمكن أن يواجه تطبيق هذه التقنيات من معوقات، وصولًا إلى تحديد السُبل والسياسات والإصلاحات المؤسسية المطلوبة لتطبيق التقنيات المقترحة ونشرها .وتعتمد الدراسة في تحقيق الأهداف المذكورة بجانب التحليل الوصفي على التحليل الكمي. ففيما يتعلق بالمستوى المزرعي استخدمت الدراسة تحليل الميزانية المزرعية (Farm Budget Analysis) لاستخلاص بعض مؤشرات الربحية مثل الهامش الكلي، وصافي العائد، ومعيار التكلفة/ العائد. وبالنسبة لتقييم أثر الحزم التكنولوجية على المستوى القطاعي، تم استخدام النموذج الدولي لتحليل سياسات السلع الزراعية والتجارة The International Model for Policy Analysis of Agricultural Commodities and Trade(IMPACT)للتعرف على أثر التقدم التكنولوجي المقترح على القطاع الزراعي وعلى المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في مصر مثل حجم الإنتاج، ونسبة الاكتفاء الذاتي، والأسعار المزرعية، والدخل الأسري بحلول عام ٢٠٣٠ .أما على المستوى الكلي فقد تم استخدام نموذج التوازن العام التطبيقي الديناميكي Dynamic Computable General Equilibrium Model (DCGE) للتعرف على أثار التطوير التكنولوجي المقترح على مؤشرات الاقتصاد الكلي بحلول عام ٢٠٣٠، مثل الناتج المحلي الزراعي والإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وإجمالي الاستهلاك، والتجارة الخارجية .وباستعراض حزم التقنيات والممارسات الحديثة الممكن تطبيقها في الزراعة المصرية قدرت الدراسة حجم الزيادات المتوقعة من تطبيق تلك الحزم بحلول عام ٢٠٣٠ في إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية السبعة محل الدراسة وهي القمح، والذرة، والأرز، والفول البلدي، وعباد الشمس، وبنجر السكر، وقصب السكر، وفي إنتاج كل من القطاع الحيواني والسمكي كذلك .وقد خلصت نتائج التحليل الكمي بالدراسة إلى أن الزيادات المتوقعة في إنتاجية تلك الحاصلات والسلع ستؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل المزرعي، وتحسن في مؤشرات القطاع الزراعي والأمن الغذائي، أهمها حجم الإنتاج الزراعي، ونسبة الاكتفاء الذاتي، وانخفاض في الأسعار المزرعية، وزيادة –بمعدلات متباينة– في كافة الشرائح الداخلية للأسر بحلول

عام ٢٠٣٠. وعلى المستوى الكلي من المتوقع أن تحقق الزيادة المقدرة في الإنتاجية تحسنًا في مؤشرات الناتج المحلي الزراعي، والناتج المحلي الإجمالي، كما أنها سوف تحقق انخفاضًا في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ومن ثم زيادة في الاستهلاك الكلي، فضلًا عن أنها ستحقق انخفاضًا ملموسًا في الواردات الكلية، مع تحقيق زيادة طفيفة في الصادرات الكلية بحلول عام ٢٠٣٠.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ.د. هدى صالح النمر(الباحث الرئيسي)، و أ.د. أحمد برانيه، و أ.د. علاء زهران، و أ.د. سحر البهائي، و أ.د. جمال صيام، و أ.د. عبدالعظيم طنطاوي، و د. حسن عوني، و د.يسري نصر، و د. صالح نصر، و أ. أية السرسي، و أ. نهلة سالم، و أ. أروى مرسي.

- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://goo.su/WgYU3m

٢. دور نظم المعلومات المكانية في إدارة منظومة التنمية العمرانية في مصر بالتطبيق على الساحل الشمالي الغربي

العدد رقم (٣٥١) أبريل ٢٠٢٤

استهدفت هذه الدراسة بيان أهمية تكامل نظم المعلومات المكانية في حوكمة الأنماط العمرانية المختلفة، في محاولة لتقديم نموذج متعدد الأبعاد (اجتماعي/ اقتصادي/ بيئي) لإدارة الأنماط العمرانية المتعددة في منطقة الساحل الشمالي الغربي، من خلال بناء قاعدة بيانات مكانية، للوصول إلى إحداث التكامل والتنسيق ما بين الأنماط العمرانية المختلفة، من خلال الآتي: توضيح دور نظم المعلومات المكانية في حوكمة منظومة التنمية العمرانية وإدارتها، إلقاء الضوء على أهمية تكامل نظم المعلومات المكانية في حوكمة الأنماط العمرانية المتعددة في الساحل الشمالي الغربي، وتقييم الحساسية والصمود الاجتماعي لبعض المؤسسات ضد مخاطر البيئة الطبيعية والتغيرات المناخية. وقد أكدت الدراسة على أهمية تعزيز دور نظم المعلومات المكانية، حيث يسهم ذلك في سد الفجوة الرقمية المكانية، وتأمين منظومة التنمية بأبعادها المختلفة، واقترحت الدراسة الإسراع بوضع استراتيجية وطنية لنظم المعلومات المكانية، ذات رؤية واضحة وأهداف قابلة للتحقيق وخارطة طريق على المستوى القومي والإقليمي والمحلي ذات التمكين المكاني، وذلك من أجل ضمان أقصى إفادة من المعلومات والمعرفة المكانية المتكاملة في جميع القطاعات، من خلال دعم التحول والاقتصاد الرقمي الوطني، وتشجيع ودعم الابتكار والإبداع في قطاع المعلومات المكانية، والإفادة من أفضل الممارسات العالمية القابلة للتطبيق في مجال المعلومات المكانية، بالإضافة إلى دعم المبادرات الوطنية للتنمية المستدامة.

أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ.د. فريد أحمد عبدالعال (الباحث الرئيسي)، و أ.د. سيد محمد عبدالمقصود، و أ.د. أحمد عبدالعزيز البقلي، و أ.د. سامي أمين عامر، و د. أمل زكريا عامر، و د. زينب نبيل، و د. شيماء عزب، و د. أحمد حلمي نبيل، و د. حسام محمود السيد، و د. ريهام عبدالغني مطاوع، و د. محمود زايد عبدالله، و أ. محمد فتحي، و أ. نهى مصطفى محمد حسان، و أ. منى صلاح فرج علي.

- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://goo.su/iK58zc

٣. ما بعد حياة كريمة (التخطيط المحلي، استدامة الموارد، تشغيل الخدمات)

العدد رقم (٣٥٢) أبريل ٢٠٢٤

تعد مبادرة حياة كريمة هي البرنامج التنموي الأكبر لتطوير الريف المصري من حيث حجم التمويل وتنوع التدخلات وسقف الغايات والأهداف المرجوة. ويتوفر للمبادرة دعم سياسي وحكومي من خلال الرعاية والمتابعة المباشرة من القيادات السياسية لكافة نتائج وتفاصيل وتقدم تنفيذ المبادرة. كما تشارك كافة جهات الدولة في المبادرة من خلال الاشتراك في تخطيط وتحديد المشروعات، وتنفيذ الأعمال الإنشائية والمتابعة، والتشغيل وتقديم الخدمات. وتتلاقى المبادرة بشكل مباشر مع حزمة واسعة من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs، كما تلبي حزمة من أهداف وغايات رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. ويتزامن إعداد هذه الدراسة مع إجراءات الانتهاء من تنفيذ أعمال مشروعات المرحلة الأولى التي تستهدف ١٤٧٧ قرية موزعة على ٥٢ مركز إداري في ٢٠ محافظة، والتي سبقتها مرحلة تمهيدية تم تنفيذها على مستوى تجمعات ريفية تشهد زيادة كبيرة في معدلات الفقر متعدد الأبعاد، استهدفت ١٤٣ تجمعًا في ١١ محافظة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ . من هنا كان الاهتمام بالتفكير في مرحلة ما بعد انتهاء المشروعات أو مرحلة الأعمال الإنشائية، والتنبؤ بإمكانيات استدامة الأثر التنموي للمبادرة واستمرارية تشغيل وصيانة المرافق التي نفذتها المبادرة لتقديم خدماتها للمواطنين بجودة عالية. وهو ما دفع فريق الدراسة إلى تطبيق عدد من الإجراءات المنهجية لجمع المعلومات المطلوبة وتحليلها وصولًا لاستخلاص النتائج والتوصيات، وذلك من خلال الأدوات البحثية الآتية :استعراض السياق المفاهيمي والتطور التاريخي للجهود السابقة في تنمية الريف، واستخلاص أهم الدروس، ثم توصيف الجوانب المختلفة لمبادرة حياة كريمة، وعرض ملامح الأعمال الجاري تنفيذها في إطارها– تحليل الأدبيات والأطر النظرية للقضايا والموضوعات ذات الصلة بمقومات استدامة أثر المبادرة واستمرارية تشغيل مرافقها وصيانتها، وشمل ذلك استعراض نظام إدارة التنمية الريفية وتحليل نظام التخطيط المحلي ونظام إدارة الأصول والصيانة والتشغيل، ومنظومة الموارد الذاتية للمحافظات ووحدات الإدارة

المحلية– تطبيق أدوات مناسبة لدراسة رؤية وتقييم الكوادر الفاعلة من التنفيذيين على المستوى المركزي والمحلي للجوانب المختلفة للمرحلة الأولى ومدى توفر مقومات التشغيل والصيانة الفعالة للمرافق في مرحلة ما بعد التنفيذ، وكذلك توفر الموارد اللازمة لذلك، وقد شملت هذه الأدوات استمارات لمقابلات فردية متعمقة، ومجموعات نقاش بؤرية مع الأطراف المعنية على مستوى بعض الوزارات المركزية، وعلى مستوى وحدات الإدارة المحلية والمديريات في محافظتي قنا والأقصر. ومن خلال استعراض النتائج التي خرجت بها إجراءات تحليل الأدبيات والأطر النظرية والتشريعات، وكذلك المعلومات التي كان مصدرها استجابات وآراء مسئولي الوزارات المركزية ومسئولي الإدارة المحلية والمديريات وشركات المرافق والخدمات، فقد خلص فريق الدراسة إلى مجموعة مهمة من الاستنتاجات في مجالات: دور الوحدة المحلية القروية في متابعة المرافق والخدمات وتحسينها، مقومات ومتطلبات استدامة تشغيل المرافق والخدمات وصيانتها، استجابة نظام التخطيط المحلي لمتطلبات استدامة الأثر التنموي للمبادرة واستمرارية الصيانة والتشغيل، الموارد الذاتية ومدى كفايتها لتوفير متطلبات استدامة الأثر التنموي واستمرارية صيانة المرافق والخدمات وتشغيلها. كما قدمت الدراسة مقترحات في مجالات: تخطيط المراحل اللاحقة لمبادرة حياة كريمة، وتفعيل مستوى القرية والمركز في متابعة تشغيل المرافق والخدمات، وإدارة الأصول والمرافق وصيانتها، والتشغيل والصيانة للمرافق والإنشاءات، وتعزيز الموارد الذاتية للجهات المحلية، والإدارة البيئية للأصول المبنية في إطار المبادرة.

- أعد هذه الدراسة فريق بحثي يضم: أ.د. أحمد عبدالعزيز البقلي (الباحث الرئيسي)، و أ.د. سيد عبدالمقصود، و أ.د. فريد عبدالعال، و أ. د. هشام الهلباوي، و د. أمل زكريا، و د. زينب الصادي، و د. خالد عبدالحليم، و د. إسلام خليل، و د. ولاء جاد الكريم، و د. ربيع محمد عبدالبصير، و أ. أحمد معروف، و أ. سيد محمود البدري، و أ. عادل لطفي.
- يمكن الاطلاع على الدراسة كاملة من خلال الرابط التالي:

https://goo.su/nSlPUa

ثانيًا: سلسلة أوراق السياسات

١. سياسات أمن الطاقة في مصر في ظل الأزمات العالمية

العدد رقم (٢٣) أكتوبر ٢٠٢٤

تعاني مصر من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية الناضبة في ظل محدودية الاحتياطيات المتوفرة من هذه المصادر، مقابل زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة. وعلى الرغم من وجود مصادر عديدة للطاقة المتجددة في مصر، لم يتم الإفادة منها بشكل كامل حتى الآن، تقوم مصر بتنفيذ عددٍ من السياسات لتحقيق أمن الطاقة

واستدامتها. وتهدف هذه السياسات إلى زيادة الإنتاج من مصادر الطاقة المختلفة سواء التقليدية أو الجديدة والمتجددة من ناحية، وترشيد الاستهلاك من ناحية أخرى. فهي تنفذ سياسات لتحفيز الاستثمار في البحث عن مصادر الوقود الأحفوري واستكشافها، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الحوافز لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل تطبيق تعريفة التغذية للطاقة المتجددة، وتضمين قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ حوافز لتشجيع الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة. كما تدعم أنشطة البحث العلمي في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وتعمل على رفع كفاءة نقل الطاقة وتوزيعها، وتنفذ مبادرات لترشيد استهلاك الطاقة.

ومع ذلك، تتسم بعض مؤشرات أمن الطاقة في مصر ببعض الانخفاض الذي يمكن أن يزداد مع الأزمات العالمية المتلاحقة، حيث إن تحقيق أمن الطاقة بأبعاده المختلفة يتطلب تطبيق حزمةً كبيرةً من السياسات بعضها قصير المدى، وبعضها الآخر طويل المدى. فينبغي تسريع التحول نحو مستهدفات استراتيجية الطاقة المتكاملة ٢٠٣٥ بخصوص مساهمة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وذلك باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لدعم صناعة وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة عن طريق إعطاء تسهيلات في منح القروض، والإعفاء من الضرائب الجمركية، وتمييز منتجي الطاقة المتجددة عند فرض ضرائب على الأرباح، وإعطاء تسهيلات في الحصول على الأراضي اللازمة للمصنعين المحليين، وتقديم الإعانات لدعم مدخلات عناصر الإنتاج، وتقديم الدعم لتحفيز الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لهذه الصناعة .كذلك يمكن تأسيس صندوق لتمويل صناعة الطاقة الجديدة والمتجددة، يتم تدبير موارده المالية عن طريق طرح السندات الخضراء. كما ينبغي بناء استراتيجيةً كاملة لتصنيع تكنولوجيات الطاقة الشمسية، تتضمن دراسة لإمكانيات السوق المحلي من المواد الخام، والعمالة المؤهلة، ومصادر التمويل، وحجم الإنتاج المتوقع، واستراتيجية لتسويق هذا الإنتاج، بالإضافة إلى تحديد أدوار الفاعلين في هذه الاستراتيجية .ومن الأهمية بمكان مراجعة شروط اتفاقيات البحث والتنقيب عن الوقود الأحفوري بصفة دورية بما يوازن بين تحقيق ربح عادل للشريك الأجنبي، والحفاظ على حق مصر وأجيالها القادمة في مواردها الطبيعية من الطاقة. كما يتعين البحث عن بدائل وطنية أو تعاون إقليمي للقيام بعمليات البحث والاستكشاف . وينبغي اتخاذ إجراءات لتفعيل الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتعميق ثقافة ترشيد استهلاك الطاقة، والتعريف بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يُمكن الحصول عليها جرَّاء ترشيد استهلاك الطاقة.

- أعدت هذه الورقة أ. د. نيفين كمال و د. أسماء مليجي.
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملة بالضغط على الرابط التالي:

https://goo.su/Zs52y

٢. سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي وأعباء التمويل الخارجي في مصر

العدد رقم (٢٤) أكتوبر ٢٠٢٤

استهدفت الورقة مناقشة أسباب التدهور في سعر صرف الجنيه تجاه الدولار والمخاطر المحتملة للتذبذب في سعر الصرف الحقيقي الفعال على أعباء التمويل والدين الخارجي. هذا بالإضافة إلى التعرف على قدرة الاقتصاد وقابليته لمواجهة الصدمات الخارجية المرتبطة بثقل المديونية الخارجية وأعباءها، وأيضا التطرق إلى الآفاق المستقبلية لهذه الورقة وتأثيرها على سعر صرف الجنيه مقابل الدولار في ظل أوضاع الاختلال في التوازن الخارجي.

وقد توصلت الورقة لعدة نتائج، يتمثل أهمها فيما يلي:

١. بعد تعويم الجنيه في ٢٠١٦ كان الارتفاع في قيمة سعر الصرف الفعال الحقيقي راجعًا إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل عملات شركاء التجارة بالنسبة لمصر والارتفاع في فروق التضخم بينما الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي الفعال كان راجعًا إلى التدهور في أساسيات الاقتصاد (فروق الإنتاجية والاستثمار وشروط التبادل وصافي الأصول الأجنبية).

٢. أن تنامي حصة السندات بالعملات الأجنبية في هيكل الديون المصرية تعد أحد أسباب التدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي وهو ما انعكس في ارتفاع حصة الدين قصير الأجل/ الدين الخارجي خاصة في ظل الأزمة الأخيرة (الحرب الروسية/الأوكرانية).

٣. بالرغم من أن الديون الخارجية للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة هي مصدر الضعف أمام الصدمات الخارجية، إلا أن الدين الخارجي في مصر مصدره الإنفاق الحكومي. ولذلك هناك مخاطر لاستدامة هذا الدين الخارجي تنشأ من محدودية الحيز المالي والنقدي، وقصر فترات الاستحقاق للديون.

٤. تعرضت مصر إلى خفض تصنيفها الائتماني. وأمكن ملاحظة وجود علاقة طردية بين ارتفاع مؤشر مبادلة المخاطر لمصر ونسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى الاحتياطي الأجنبي. وتعكس النظرة السلبية أن الإجراءات التي تم اتخاذها لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي.

- أعدت هذه الورقة أ. د. فادية عبد السلام
- يمكن الاطلاع على الورقة كاملة بالضغط على الرابط التالي:

https://goo.su/BxD2t7